٢,٥ مليون ليرة دخل أصحاب سيارات خاصة شهرياً من بيع «أوكتان ٩٥»!

ليتر البنزين يتخطى ٢٠ ألفاً في «سوداء» حلب والغاز ينخفض إلى النصف والمازوت على حاله

| حلب- خالد زنكلو

مع رفع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ٢٨ الشهر الماضي سعر ليتر البنزين «أوكتان ٩٠» من ١١٥٠٠ إلى ١٢ ألف ليرة، قفز سعر الليتر في السوق السوداء بحلب ليتخطى حاجز ٢٠ ألف ليرة سورية، الأمر الذي انعكس سلباً على أسعار التوصيلات لسيارات الأجرة، التي زادت تسعيرتها ٥ آلاف ليرة للتوصيلة الواحدة وللمسافات القصيرة والمتوسطة داخل المدينة.

وأوضح أصحاب سيارات عامة وخاصة أنه لم يعد بإمكانهم الحصول على البنزين من السوق الموازي بحلب بأقل من ٢٠ ألف ليرة سورية، بعدما تراوح سعره بين ١٧ و١٨ ألف ليرة لليتر الواحد قبل الزيادة الأخيرة على سعره من «التجارة الداخلية».

وبيّن صاحب سيارة خصوصي لـ«الوطن» أنه اضطر لشراء ليتر البنزين النظامي بسعر ٢٢ ألف ليرة لليتر الواحد لأنه «انقطع» في الطريق بعد نفاد البنزين من سيارته، وعزا هذا الارتفاع بسعر المشتق النفطي إلى تأخر وصول رسائل البنزين من شركة تكامل بسبب تراجع عدد الإرساليات التي تصل إلى حلب من المادة يومياً.

وأضاف: «كانت تصلنا الرسالة كل ١٠ أو ١١ يوماً في التعبئة الأخيرة، أما حالياً فارتفعت مدة وصول الرسالة إلى ١٤ يوماً، وأقل بيومين أو ٣ أيام لسيارات الأجرة التي كانت تصلها الرسائل كل ٨ أيام تقريباً، الأمر الذي زاد من الطلب على المادة في السوق السوداء نتيجة شحها، وأدى إلى ارتفاع سعرها، مع نقص في الكيل ووجود بنزين مغشوش في الأسواق».

المفارقة أن أصحاب أو سائقي التكسي العمومي ومع ارتفاع البنزين في «السوداء»، لجؤوا إلى محطات البنزين التي تبيع «أوكتان ٩٥» والوقوف لمدة ٤ ساعات للحصول على ٢٠ ليتراً فقط، على الرغم من أنه لا يحق لهم الحصول على المادة سوى كل أسبوع فقط، بخلاف السيارات الخصوصي التي يحق لها تعبئة خزاناتها بـ٥٠ ليتراً كل ٣ أيام.

وعلى الرغم من وجود ٣ محطات بنزين «أوكتان ٩٥» في حلب، ومع صدور قرار بفتح أبوابها من ٨ صباحاً إلى ١٢ ليلاً، إلا أن الازدحام على المحطات لم يختلف عن سابق عهده، على الرغم من رفع «التجارة الداخلية» لسعر الليتر إلى ١٤٨٧٠ بدلاً من ١٤٢٩٠ ليرة.

وفسر سائقو سيارات خاصة الإقبال على كازيات «الأوكتان ٩٥»، إلى أن بعضهم يواظب على تعبئة خزان سيارته بـ٥٠ ليتراً كل ٣ أيام، وبمعدل ٥٠٠ ليتر شهرياً بشكل وسطي، أي تحقيق ربح مقداره مليونين ونصف مليون ليرة شهرياً ببيع كل مخصصات بفارق سعر ٥ آلاف ليرة في السوق السوداء، وهي تجارة رائجة ومربحة تنتج عن فارق السعر بين السعر الرسمي للمشتقات النفطية مع نظيرتها في السوق الموازية.

وفيما يخص سعر ليتر المازوت النظامي في السوق السوداء، فقد حافظ على سعره السابق، الذي يتراوح بين ١٣٨٠٠ و١٤ ألف ليرة لليتر الواحد، مع أن سعر الليتر الحر انخفض ١٠٠ ليرة في آخر تسعيرة لـ«التجارية الداخلية»، والبالغ ١٢٤٢٥ ليرة.

ومرد ذلك، حسب متعاملين في السوق، لـ«الوطن»، إلى الطلب الثابت والزائد أحياناً من أصحاب مولدات الأمبير على المشتق النفطي، الذي كادت شركة «سادكوب» أن تنهي توزيع الدفعة الأولى المنزلية منه للشتاء المنصرم.

مقابل ذلك انخفض سعر استبدال أسطوانة الغاز المنزلية من ٤٥٠ ألفاً إلى ٢٢٥ ألف ليرة، أي إلى النصف، في السوق الموازية، مع ارتفاع درجات الحرارة والاستغناء عن الغاز في أغراض التدفئة واقتصاره على استعمالات المطبخ، بعدما وصل سعر الأسطوانة الواحدة إلى ٥٠٠ ألف ليرة قبل أكثر من شهر، مع تأخر وصول رسالة الغاز إلى ٧٥ يوماً.

مواطنون: ٧٥ يوماً والرسالة لم تأتِ ونلجأ إلى «الفيسبوك» لتأمين أسطوانة الغاز

تأخر رسائل الغاز بحماة!.. و«النفط»: انخفاض المدة مرهون بتحسن التوريدات

| حماة - محمد أحمد خبازي

يشكو مواطنون في العديد من مناطق حماة وأريافها من تأخر رسائل الغاز التي ينتظرونها على «أحر من الجمر» أو «بفارغ الصبر» كما يقال في المأثور الشعبي!.

وبيّن مواطنون لـ«الوطن» أنه مضى نحو ٧٥ يوماً على آخر رسالة وردت إليهم واستلموا بموجبها أسطوانة الغاز المنزلية من المراكز الموطّنين فيها بطاقاتهم الإلكترونية الأسرية.

وأوضحوا أنه خلال هذه الفترة نفدت الأسطوانة بعد شهر ونصف الشهر من استلامها رغم الترشيد الكبير باستخدامها، الأمر الذي جعلهم يستنجدون ببوابير الغاز السفرية بعد تعبئتها بنحو كيلو من الغاز السائل بقيمة ٣٠ ألف ليرة، حتى يتمكنوا من تقطيع بضعة أيام ريثما تصلهم رسالة جديدة، ولكن هذا لم يحدث حسب قولهم حتى الآن!.

ولفتوا إلى أن الرسائل طال غيابها في هذه الفترة كثيراً، إذ جرت العادة أن تأتيهم بعد نحو ٤٠ أو ٥٠ أو حتى ٦٠ يوماً بأسوأ الحالات بعد استلامهم آخر أسطوانة، ولكن هذه المرة تغيرت العادة وطالت فترة انتظار الرسالة ولم تصل بعدُ!.

يقول منذر، وهو موظف ورب أسرة مؤلفة من ٤ أفراد لـ«الوطن»: آخر رسالة وصلتني لاستلام جرة الغاز كانت في منتصف الشهر الثاني الماضي، ورغم الترشيد الشديد باستخدامها فرغت بعد شهر فقط، فحاولت الاستنجاد بالأقرباء والأصدقاء لأستعير أسطوانة ريثما تأتي الرسالة، ولكني لم ألقَ استجابة من أحد، فجميع من حولي حالهم كحالي!.

وأضاف: وتحت الحاجة المنزلي لجأت إلى «الفيسبوك» وطلبت تبديل الأسطوانة، وكان ذلك ولكن مقابل ٢٥٠ ألف ليرة فقط لا غير!.

وأوضح أن الأسطوانة الجديدة في أيامها الأخيرة، الأمر الذي سيضطره مرغماً -إذا لم تردِ رسالة خلال أيام معدودة- لمعاودة الكرة وشراء أسطوانة جديدة عبر الفيسبوك، وبذلك المبلغ أيضاً، على حين ذكرت هديل، وهي أم لثلاثة أولاد، أنه مضى نحو ٧٥ يوماً على آخر رسالة وردت إليها لاستلام أسطوانة الغاز.

وبينت أنها لجأت إلى بابور الكاز عندما نفدت الأسطوانة، وهي تستخدمه لطهي الطعام وغلي الشاي والقهوة للضيوف منذ ٢٠ يوماً، وستظل تستخدمه ريثما تردها رسالة جديدة، فلا قدرة لها على شراء أسطوانة من السوق السوداء.

وذكر مواطنون آخرون لـ«الوطن»، أن رسائل الغاز كانت خلال العام الماضي مقبولة، فبين كل رسالة كانت الفترة لا تتجاوز الشهرين، ولكن منذ بداية العام الجاري اختلف الوضع كثيراً، وازداد سوءاً من بداية شهر آذار الماضي.

وذكر هيثم وهو موظف ورب أسرة مؤلفة من ٥ أفراد، أن هذا العام لم يستلم سوى أسطوانة واحدة، وحتى اليوم ينتظر الرسالة، وكلمًا «طنطن» جواله يقول جاء الفرج!.

من جانبها بيّنت الجهات المعنية بحماة أنها لا تملك معلومات عن سبب تأخر الرسائل للمواطنين، وأن الحديث محصور بالوزارة فقط!

وذكر مصدر في وزارة النفط لـ«الوطن» أن تأخر رسائل الغاز سببه ضعف التوريدات، وتخفيض مدة الرسالة رهن بتحسن التوريدات.

في حين بيّنت نقابة عمال النفط والمواد الكيميائية بحماة في صفحتها الرسمية على «الفيسبوك»، أنه منذ ٢٥ الشهر الماضي وحتى تاريخه تمت تعبئة نحو ٢٢٧٨٠ أسطوانة بقسم الغاز في فرع محروقات حماة، وبوحدة التعبئة بمصياف، وأوضحت أنها وزعت للمرخصين أصولاً في مختلف مدن المحافظة وأريافها، وعبرهم للمواطنين.

بعد موافقة مجلس الوزراء على تسوية أوضاعهم

«الإسكان» تفرض غرامات مالية كبيرة على مكتتبي السكن الشبابي المقفلة بطاقاتهم!

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

فوجئ الكثير من المكتتبين بمشروع السكن الشبابي في طرطوس بترتيب مبالغ مالية كبيرة على كل منهم تحت اسم غرامات تأخير، وذلك عندما بدؤوا بمراجعة فرع المؤسسة، بعدما وافق مجلس الوزراء بداية الشهر الماضي على تسوية أوضاع المكتتبين بمشروعي السكن الشبابي والعمالي الذين كانت تعتبرهم المؤسسة العامة للإسكان متخلفين عن سداد الأقساط المترتبة عليهم لمدة ثمانية أشهر متصلة وما فوق.

«الوطن» تلقت شكاوى من بعض المكتتبين أكد فيها الشاكون أنهم يتعرضون للظلم نتيجة المبالغ الكبيرة جداً التي تم فرضها عليهم كغرامات وصلت لنحو ١١ مليون على كل مكتتب تحت عنوان التسوية، مؤكدين أن هذه الغرامات لا أسس واضحة لفرضها وهي محض كيد ليس إلا.

وأضاف الشاكون: وكأننا كمكتتبين أمام عقد إذعان جديد سيفرضونه علينا فبدلاً من تحمل الإدارة مسؤولياتها عن التأخير تم تحميل الأمر على المكتتبين، وتم البحث عن أسباب للإمعان بإفقار المكتتبين بعد عشرين عاماً من الانتظار، ولاسيما أن الشقق كان يجب أن تسلم خلال سبع سنوات من الاكتتاب أي عام ٢٠١٢، معتبرين بذلك أن المسؤولية التقصيرية على المؤسسة جلية وكان حرياً بها التعويض لنا وليس تغريمنا بحجة تأخير بسيط من المكتتبين علماً أنه سبق أن تم تسويته أصولاً والتزمنا بالأقساط حتى الفترة الأخيرة.

وأعرب الشاكون عن أملهم أن يتم أخذ الأمر على محمل الجد لأنه يخص شريحة واسعة من الناس المظلومين الذين لا يتحملون مسؤولية تأخير المؤسسة في المشروع وصولاً لحل يرفع هذا الظلم عن المكتتبين الذين لا قدرة لمعظمهم على تسديد الغرامات المفروضة عليهم.

وأكد الشاكي سامي يحيى يوسف وهو جريح وطن أنه مسدد كامل الأقساط المترتبة عليه وعندما راجع فرع المؤسسة أبلغوه بضرورة دفع غرامة مقدارها ٦,٣ ملايين ليرة، فتم الاعتراض وبناء عليه تم رفع جدول يتضمن ٦٠ مكتتباً يعانون المشكلة ذاتها، مبيناً أنه عند المراجعة بدمشق تبين أنه يوجد تكرار أقساط وليس تأخيراً، وعلى الرغم من مقابلة معاون المديرة العامة للإسكان لم نحصل على أي نتيجة.

من جهته أوضح عضو المكتب التنفيذي لقطاع المدن والإسكان محمد المحمد أن المؤسسة أوقفت البطاقات لمن ظهر أنه متخلف ومنعوه من الدفع وأصبحت بطاقاتهم مقفلة، وبعد ذلك أصدر وزير الأشغال العامة والإسكان بناء على موافقة مجلس الوزراء قراراً يقضي بالسماح لهم بالدفع وبالتالي فتح البطاقات، مضيفاً: لكن بعد تسديد غرامات أيام التأخير وبناء على ذلك تم تحديد الغرامات على ثلاث مراحل وأعطوهم فترة زمنية لتسديد التزاماتهم تحت طائلة تطبيق المرسوم عليهم وإلغاء الاكتتاب.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المحمد أن المحافظة تابعت الموضوع بعد تقديم مجموعة من الاعتراضات والشكاوى، ومستمرون في المتابعة مع المؤسسة لإنصاف أصحاب الاعتراضات المتعلقة بالغرامات في حال كان هناك أي خطأ بحق أي منهم.

الجهات العامة مستمرة بتقديم الخدمات للمواطنين في العطلة

| اللاذقية - عبير محمود

مع بدء العطلة الرسمية لمناسبة أعياد العمال والفصح المجيد والشهداء، أعلنت عدة جهات في محافظة اللاذقية استعدادها لتقديم الخدمات للمواطنين وفق عمل كل جهة.

وفي السياق، أكد مدير المؤسسة السورية للمخابز في اللاذقية سومر مخلوف لـ«الوطن»، أن عمل المخابز مستمر خلال أيام العطلة لتوفير حاجة المواطنين من الخبز وفق المخصصات.

وأشار مخلوف إلى أن المخابز تعمل بطاقتها الاعتيادية من دون نقص أو عطلة إلا بالعطلة المعتادة وهي يوم الجمعة من كل أسبوع، لافتاً إلى أن العمل يتم بنظام الورديات.

وذكر مدير المخابز أن كل مستلزمات إنتاج الرغيف متوفرة بدءاً من الدقيق والخميرة والملح والمازوت وكل الأمور جيدة ولا نقص بأي مادة تدخل بصناعة الخبز، مع التأكيد على إنتاج الرغيف بنوعية جيدة وفق المواصفات القياسية السورية.

بدوره، أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية أحمد زاهر لـ«الوطن»، استمرار العمل الرقابي على الأسواق والتأكد من توفر المواد والالتزام بالأسعار، وذلك تحت طائلة المحاسبة للمخالفين وفق القانون.

من جهته، أكد مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في اللاذقية محمد سلمان لـ«الوطن»، استمرار العمل خلال أيام العطلة الرسمية في صالات ومراكز المؤسسة على مستوى المحافظة وفق برنامج مناوبات يغطي عمل كل منها.

وذكر سلمان أن كل المواد الغذائية والأساسية متوفرة في الصالات ومنافذ البيع الموزعة بين الريف والمدينة، وذلك وفق مناوبات لعمل كل منها، بما يخفف الأعباء عن المواطنين بشكل عام.

بدورها، أكدت مديرية الصحة في اللاذقية على عمل المشافي خلال العطلة بتوفير الخدمات الطبية والإسعافية للمواطنين، مع الإشارة إلى الجهوزية التامة لأقسام الإسعاف والطوارئ المناوبة على مدار الساعة.

ولفتت المديرية في منشور لها على منصات مواقع التواصل الاجتماعي، إلى أنه تم اتخاذ عدة إجراءات استعداداً للعطلة ومنها رفد المشافي بالأدوية والمواد الطبية حسب الحاجة والتأكيد على الطاقم المناوب بضرورة التواصل الجيد وحسن الاستقبال لأي مريض.

ونوهت بضرورة متابعة الأطفال وتوعيتهم المسبقة للابتعاد عن كل ما يتسبب بضررهم من ألعاب وتناول أطعمة مكشوفة، بما يضمن السلامة والصحة.

كما أعلن مركز المعالجة الكيميائية والشعاعية في مستشفى تشرين الجامعي باللاذقية أنه سيستمر بالعمل بكامل طاقمه في المستشفى خلال أيام العطلة، مطالباً بجميع المرضى الذين لديهم مواعيد خلال هذه الفترة بالقدوم إلى المستشفى لتلقي الخدمات العلاجية المناسبة لهم.